



منظمة العمل العربية

مجلس إدارة منظمة العمل العربية
الدورة التاسعة والسبعون
القاهرة / جمهورية مصر العربية
5 - 6 أكتوبر / تشرين الأول 2013

و.م.إ.د.ع / 79 / 12

البند الثاني عشر

تقرير عن أوضاع عمال فلسطين في سوق العمل

**** تقديم :**

أولاً : يعاني عمال وشعب فلسطين من ممارسات الكيان الصهيوني والتي تعكس أسوأ حالات الاختراقات غير الإنسانية لمعايير العمل العربية والدولية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان .

ثانياً : أرسل معالي الدكتور أحمد مجدلاني وزير العمل الفلسطيني تقريراً حول سوق العمل والقوى العاملة في فلسطين ليعرض على مجلس الإدارة في دورته (79) ، تناول من خلاله الوضع الاقتصادي الفلسطيني عموماً ، وأوضاع القوى العاملة الفلسطينية خصوصاً في ظل سياسات الاستيطان الإسرائيلي اللا إنسانية وانتهاكها لحقوق أطراف الإنتاج في فلسطين .

ثالثاً : الأمر معروض على مجلسكم الموقر للتفضل بالنظر والتوجيه . ،،

المدير العام

أحمد محمد لقمان



دولة فلسطين
وزارة العمل الفلسطينية

سوق العمل والقوى العاملة الفلسطينية

تشرين أول/ اكتوبر
2013

المحتويات

- 1- مقدمة
- 2- الوضع الاقتصادي والمالي
- 3- السكان
- 4- مركبات القوى العاملة
- 5- سمات المشتغلين
- 6- الاطفال بين الفقر والعمل
- 7- سمات المتعطلين
- 8- الاستيطان
- 9- جدار الفصل العنصري
- 10- استخلاصات
- 11- المراجع
- 12- الأشكال البيانية



**** مقدمة :**

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات جوهرية منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، الذي عمد جاهداً الى تحويله الى اقتصاد تابع للاقتصاد الاسرائيلي، حيث عمد (منذ بداية الاحتلال وما زال) الى تسخير الموارد الفلسطينية المختلفة في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي، والتي من ضمنها الموارد الطبيعية والبشرية. وفي سبيل ذلك، استولى على مصادر المياه واستمر في مصادرة الأراضي لأغراض عسكرية واستيطانية.

وتؤكد المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية وتقارير التنمية وأرقام الإنتاج المحلي إلى تحولات رئيسية تعتري حركة الاقتصاد الفلسطيني في فترات متعددة، حيث يرجع معظم هذه الأسباب إلى إجراءات الاحتلال، والصراع القائم بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال، ومؤخراً إلى طبيعة الانقسام الجغرافي والحكومي الفلسطيني على حد سواء، ونظراً لأهمية إدراك طبيعة الاقتصاد الفلسطيني وحركته، فإنه بات من الأهمية قراءة مقوماته والإشكالات التي تعاني منها، وأهمها التباطؤ في النمو الاقتصادي الذي يتوقع له أن يواصل الانخفاض على المديين القصير والمتوسط، والذي يؤثر سلباً على معدلات البطالة والفقر المرتفعة أصلاً.

وتعتبر إحصاءات القوى العاملة ومسوح العمالة والبطالة من الأدوات الهامة في مراقبة واقع سوق العمل والسياسات المتبعة في التشغيل والاستيعاب وخلق فرص العمل ورفع مستوى الأداء والإنتاجية ومتابعة الأداء الحكومي، والتطورات التي تطرأ على وضع القوى العاملة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن استشراف المستقبل على المستويات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل من خلال التنبؤات، وتحديد الاحتياجات المستقبلية، والاتجاه العام في ضوء المؤشرات الراهنة لواقع سوق العمل.

سيتم التركيز خلال هذا التقرير التركيز على الوضع الاقتصادي الفلسطيني عموماً وأوضاع القوى العاملة الفلسطينية خصوصاً، حيث سيتم تناول هذا الموضوع من خلال البيانات الاحصائية المتوفرة مع التركيز على بيانات العام 2012.

أولاً : الوضع الاقتصادي والمالي :

تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بلغ في العام 2012 نحو 6.7973 مليار دولار بارتفاع نسبته 5.9% عن مثيله في العام 2011. ويبين شكل (1) مقارنة قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004 ولغاية العام 2012. وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7%. وقد سجل نشاط الخدمات أعلى نسبة نمو خلال العام 2012 بلغت 13.2%، تلا ذلك الانشاءات 6.5%، ثم المعلومات والاتصالات 5.9%. وعلى مستوى المنطقة شهد قطاع غزة ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.6% مقارنة مع 5.6% في الضفة الغربية. وقد ساهم قطاع الخدمات بأعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من الارتفاع في معدلات النمو في قطاع غزة خلال السنتين الماضيتين، فإن مساهمة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي بقيت متدنية. ويظهر شكل (2) مقارنة لقيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2012).

وحسب تقرير الأونكتاد، تعود التباينات بين قيم الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه خلال فترة سنوات السلطة الوطنية الفلسطينية الى عدد من العوامل، منها: القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الأشخاص والسلع، وتوسيع المستوطنات، وتزايد عجز المنتجين الفلسطينيين في الحصول على عوامل الانتاج، وتراجع تدفقات المعونة، وتزايد مظاهر عدم اليقين على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

من ناحية أخرى، تفاقم العجز التجاري في فلسطين خلال عام 2012 ليصل إلى 4797 مليون دولار وهو الأعلى منذ عام 2000، ومسجلاً بذلك زيادة بنسبة 12.5% عن العجز التجاري في العام 2011. وتعزى أسباب هذا العجز إلى الارتفاع المطرد في قيمة الواردات من السلع والخدمات إلى فلسطين مقابل بقاء الصادرات الفلسطينية ضمن مستواها العام، والذي بدوره زاد من عجز الميزان التجاري بنسبة 11.4% في العام 2012 بالمقارنة مع عام 2011. كما انخفضت تعويضات العاملين من الخارج خلال عام 2012 بنسبة 16.5%، في حين انخفضت التحويلات الجارية بنسبة 16.6% لتصل إلى 1,649.6 مليون دولار.

وفيما يتعلق بالوضع المالي، فقد ارتفعت قيمة العجز في موازنة الدولة الفلسطينية بنسبة 13.8% عام 2012 مقارنة بالعام 2011. ويعزى ذلك إلى ارتفاع النفقات الحكومية بنسبة أعلى من الارتفاع في الإيرادات الحكومية، فقد ارتفع إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 2012 بنسبة 1.4% مقارنة مع العام 2011 ليصل إلى حوالي 2.1 مليار دولار، بينما ارتفعت النفقات الحكومية بنسبة 6.2% خلال نفس الفترة. كما انخفض مستوى الدعم الخارجي لسد العجز في موازنة الدولة الفلسطينية بنسبة 4.8%، حيث بلغ إجمالي قيمة الدعم الخارجي 775.5 مليون دولار مقارنة مع 814.8 مليون دولار عام 2011.

وفي هذا السياق، ذكر تقرير الأونكتاد حول الاقتصاد الفلسطيني (للعام 2012) أن الضرائب غير المسددة عن السلع المهربة التي تأتي من إسرائيل تمثل 17% من مجموع الإيرادات الضريبية، أي نحو 305 مليون دولار في عام 2012، وهو ما يكفي لتغطية 18% من فاتورة الأجور التي تدفعها السلطة. (وفقاً لبرتوكول باريس الاقتصادي، يفترض أن تحول إسرائيل إلى السلطة الإيرادات المتسربة من الضرائب على الواردات المباشرة وغير المباشرة). وان تقليص هذا التسرب في الإيرادات من شأنه أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 4% وستزداد العمالة بمقدار 10 آلاف فرصة عمل في السنة.

وإضافة للتسرب الضريبي، هناك خسائر أخرى للاقتصاد الفلسطيني ناجمة عن الاحتلال، منها:

- خسائر الضرائب التي تجبها إسرائيل على دخل الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات.
- خسائر إيرادات صك العملة الناتجة عن استخدام العملة الإسرائيلية "الشيكل".
- خسائر الإيرادات المترتبة عن التصريح بسعر دون السعر الحقيقي في الفواتير، مع عدم إمكانية السلطة في الحصول على البيانات التجارية السليمة بسبب عدم سيطرتها على المعابر.
- خسائر الإيرادات المتصلة بعدم وجود سيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية.
- خسائر الموارد المتصلة بالسلع المستوردة عن طريق القطاع العام (النفط والطاقة والمياه).
- الخسائر الضريبية الناتجة عن انكماش القاعدة الضريبية الناجم عن تقويض القاعدة الإنتاجية، وفقدان الموارد الطبيعية لصالح الاحتلال.

- 39% من الواردات الفلسطينية من إسرائيل تعود في منشئها إلى بلدان ثالثة، ويجري التخليص عليها باعتبارها واردات إسرائيلية قبل بيعها في السوق الفلسطينية كما لو كانت أنتجت في إسرائيل، وتقوم السلطات الإسرائيلية بتحصيل إيرادات من 'الواردات غير المباشرة' ولا تحولها للسلطة الوطنية.

ثانياً : السكان :

حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في منتصف العام 2012 نحو 4.293 مليون نسمة، بزيادة نسبية قدرها 2.99% عن العام 2011، حيث لوحظ ارتفاع نسبة الزيادة السكانية في قطاع غزة (3.50%) عن مثيلتها في الضفة الغربية (2.67%). ويتوزع السكان حسب المنطقة في العام 2012 بواقع 61.7% في الضفة الغربية و 38.3% في قطاع غزة. كما يتوزعون حسب الجنس بواقع 50.78% ذكور و 49.22% إناث.

وقد توزع هؤلاء السكان بواقع 1.736 مليون للذين أعمارهم أقل من 15 سنة ونسبتهم 40.4% بواقع 38.4% في الضفة الغربية و 43.7% في قطاع غزة. كما بلغ عدد الذين أعمارهم 15 سنة أو أكثر نحو 2.557 مليون نسمة ونسبتهم 59.6% بواقع 61.6% في الضفة الغربية و 56.3% في قطاع غزة. وهذه البيانات تؤكد على أن سكان قطاع غزة أكثر فتوة من سكان الضفة الغربية.

وبناء على الكتاب السنوي لمسح القوى العاملة 2012، يتوزع الأفراد الذين ضمن الفئة العمرية 15 سنة فأكثر (ضمن سن العمل) حسب علاقتهم بالقوى العاملة إلى أفراد داخل القوى العاملة وعددهم 1.114 مليون فرد (يشكلون 43.6% بواقع 45.5% في الضفة الغربية و 40.1% في قطاع غزة)، وأفراد خارج القوى العاملة وعددهم 1.443 مليون فرد (يشكلون 56.4% بواقع 54.5% في الضفة الغربية و 59.9% في قطاع غزة). ويلاحظ هنا أن نحو نصف الأفراد خارج القوى العاملة (48.4%) ربات بيوت وهي ذات النسبة تقريبا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما بلغت نسبة الطلاب والمتدربون 35.1% يتوزعون حسب المنطقة بواقع (33.7% في الضفة الغربية و 37.3% في قطاع غزة).

وعند مقارنة المشاركة في القوى العاملة حسب النوع الاجتماعي، يلاحظ وجود فجوة كبيرة بين مشاركة كلا الجنسين في القوى العاملة. فبينما نجد أن 69.1% من الذكور الذين في سن العمل يشاركون في القوى العاملة، نجد أن النسبة المقابلة لهم عند الإناث لم تتجاوز 17.4%. وهذا يفسر ارتفاع نسبة ربات البيوت بين الأفراد خارج سن العمل، علماً أن نسب التعليم فوق الثانوي بين الإناث مرتفعة.

ثالثاً : مركبات القوى العاملة :

عند توزيع الأفراد داخل القوى العاملة (1.114 مليون فرد) إلى مشغولين ومتعطلين، تبين من البيانات الإحصائية أن عدد المتعطلين (حسب تعريف ILO) بلغ نحو 256 ألف فرد يشكلون نحو 23% من إجمالي القوى العاملة، والتي تعتبر من النسب المرتفعة مقارنة بنسب البطالة في دول الجوار أو الدول النامية. ويلاحظ ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة إلى 31.0%، حيث يعتبر الإغلاق وانحسار فرص العمل سبباً رئيسياً في ارتفاع نسبة البطالة بهذا الشكل في هذه المنطقة. أما في الضفة الغربية، فقد بلغت نسبة البطالة فيها 19.0%، والتي

تعتبر عالية ايضا رغم انخفاضها بشكل واضح عن تلك المقابلة لها في قطاع غزة. الجدول التالي يوضح توزيع أعداد ونسب مركبات القوى العاملة عند توزيعها حسب المنطقة.

أما من حيث النوع الاجتماعي، فقد أظهرت البيانات أن الذكور يشكلون 82.8% تقريباً من إجمالي المشتغلين، مما يعني أنه نسبة النوع الاجتماعي بين المشتغلين هي انثى مقابل كل 5 ذكور. بالمقابل، بلغت نسبة الذكور بين المتعطلين نحو 71.6%، مما يعني أنه يوجد 5 ذكور متعطلين مقابل انثيين متعطلتين. الجدول التالي يوضح توزيع أعداد ونسب مركبات القوى العاملة عند توزيعها حسب النوع الاجتماعي. والجدول (1) التالي يوضح توزيع أعداد ونسب المشتغلين والمتعطلين خلال العام 2012 في فلسطين حسب الجنس والمنطقة.

جدول (1): توزيع أعداد القوى العاملة (بالآف) ونسبتها حسب مركباتها والمنطقة والجنس في العام 2012

مركبات القوى العاملة	ذكور		إناث		الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المشتغلون	710.7	79.5	147.6	67.1	602	81.0	256	69.0	858	77.0
المتعطلون	183.3	20.5	72.4	32.9	141	19.0	115	31.0	256	23.0
المجموع	894	100.0	220	100.0	743	100.0	371	100.0	1114	100.0

رابعاً: سمات المشتغلين:

قدر عدد المشتغلين في فلسطين حسب التقرير السنوي لمسح القوى العاملة للعام 2012 بنحو 858 ألف فرد، يشكلون حوالي 77% من القوى العاملة المشاركة.

الفئات العمرية: يبين جدول (2) وجود علاقة طردية بين نسب المشتغلين والفئات العمرية على مستوى الأراضي الفلسطينية، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة المشتغلين كلما زادت فئة العمر، فبينما بلغت نسبة المشتغلين 61.2% بين الأفراد ضمن الفئة العمرية الشبابية (15-24 عاماً)، نجد أن هذه النسبة ارتفعت للفئات التالية لتصل إلى نحو 90% للفئة العمرية (55-64) عاماً.

وعند المقارنة بين المشتغلين من كلا الجنسين حسب الفئات العمرية، أن هناك ارتفاع واضح لنسب الذكور مقارنة بنسب الإناث في الفئتين العمريتين الأولى والثانية، ثم تتساوى نسبنا المشتغلين من الجنسين في الفئة العمرية (35-44)، في حين ترتفع نسب الإناث في الفئات التالية، كما يلاحظ تحقق العلاقة الطردية السابقة لدى كل من الذكور والإناث. انظر جدول (2).

أما من حيث المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، نسبة المشتغلين في الضفة الغربية أعلى من تلك المقابلة لها في جميع الفئات العمرية عدا الفئة العمرية الأخيرة التي لا يقل أعمار أفرادها عن 65 عاماً.

جدول (2): التوزيع النسبي للأفراد المشتغلين والمتعطلين

حسب عدد الفئات العمرية والجنس والمنطقة في العام 2012

عدد سنوات الدراسة	ذكور		إناث		الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
	متعطّل	مشتغل	متعطّل	مشتغل	متعطّل	مشتغل	متعطّل	مشتغل	متعطّل	مشتغل
24-15	34.5	65.5	62.2	37.8	30.9	69.1	55.1	44.9	38.8	61.2
34-25	19.2	80.8	43.3	56.7	21.7	78.3	31.2	68.8	24.9	75.1
44-35	12.0	88.0	12.8	87.2	10.8	89.2	15.0	85.0	12.2	87.8
54-45	14.9	85.1	6.0	94.0	11.3	88.7	17.7	82.3	13.3	86.7
64-55	13.0	87.0	1.5	98.5	9.0	91.0	15.5	84.5	10.8	89.2
+65	2.7	97.3	0.4	99.6	3.0	97.0	1.5	98.5	2.7	97.3

عدد سنوات الدراسة: عند النظر الى نسب المشتغلين من اجمالي القوى العاملة حسب عدد سنوات الدراسة، يلاحظ ارتفاع نسبة المشتغلين ضمن فئة الأميين (فئة صغيرة الحجم) من القوى العاملة بحيث وصلت نسبتهم إلى نحو 90.6%، حيث يعود هذا الارتفاع الى ارتفاع نسبة المشتغلات بين الاناث في هذه الفئة والتي بلغت 98.4%. وفي فئات المرحلة المدرسية الثلاث، تراوحت نسبة المشتغلين بين القوى العاملة بين 78.2% و 79.4% مع ارتفاع نسب الاناث المشتغلات مقارنة بنسب الذكور المقابلة لها. أما القوى العاملة من حملة دبلوم متوسط فأعلى فكانت نسبة المشتغلين بينهم الأقل بواقع 73.0% من إجمالي عددهم، ويلاحظ هنا وجود فارق كبير بين نسبي المشتغلين من الجنسين ضمن فئة حملة المؤهلات العليا (دبلوم متوسط فأكثر)، حيث بلغت نسبة المشتغلين بين الذكور 83.7%، انخفضت النسبة المقابلة لها بين الإناث إلى 55.4% فقط. بشكل عام، يمكن القول انه كلما ارتفع المؤهل العلمي للقوى العاملة انخفضت نسبة المشتغلين بينهم، حيث يبدو ذلك واضحاً لدى الاناث.

وعند مقارنة نسب المشتغلين حسب فئات عدد سنوات الدراسة والمنطقة، يلاحظ ارتفاع نسب المشتغلين من الضفة الغربية مقارنة بالنسب المقابلة لها في قطاع غزة، وينطبق ذلك على جميع فئات سنوات الدراسة. يمكن الاطلاع على هذه المقارنات حسب الجنس أو المنطقة من خلال جدول (2).

جدول (3): التوزيع النسبي للأفراد المشتغلين والمتعطلين

حسب عدد سنوات الدراسة والجنس والمنطقة في العام 2012

عدد سنوات الدراسة	ذكور		اناث		الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
	متعطّل	مشتغل	متعطّل	مشتغل	متعطّل	مشتغل	متعطّل	مشتغل	متعطّل	مشتغل
0	18.2	81.8	1.6	98.4	7.2	92.8	16.2	83.8	9.4	90.6
6-1	23.3	76.7	3.2	96.8	16.5	83.5	29.0	71.0	20.6	79.4
9-7	23.2	76.8	7.2	92.8	18.9	81.1	28.9	71.1	21.8	78.2
12-10	21.1	78.9	16.5	83.5	17.8	82.2	27.5	72.5	20.7	79.3
+13	16.3	83.7	44.6	55.4	21.6	78.4	35.2	64.8	27.0	73.0

النشاط الاقتصادي: تظهر البيانات الواردة في جدول (3) أن النسبة الأكبر من المشتغلين الفلسطينيين يعملون في قطاع "الخدمات والفروع الأخرى" بواقع 36.1% من إجمالي المشتغلين، يليهم العاملون في قطاع "التجارة والمطاعم والفنادق" بنسبة 19.6%، ثم قطاع "البناء والتشييد" بنسبة 14.4%، حيث يلاحظ تأثر نسبة المشتغلين في هذا القطاع بالعاملين في إسرائيل والمستوطنات الذين يعمل أكثر من نصفهم في قطاع البناء والتشييد.

وعند المقارنة بين نسب المشتغلين من كلا الجنسين في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، تبين أن قطاع "الخدمات والفروع الأخرى" هو المشغل الأكبر لكليهما مع وجود فارق واضح بين النسبتين لصالح الاناث اللواتي بلغت نسبتهن 58.0% من إجمالي الاناث المشتغلات، في حين بلغت نسبة الذكور في هذا القطاع 31.7% من إجمالي الذكور المشتغلين. ويلاحظ أيضاً أن ما يقرب من ربع الاناث المشتغلات يعملن في قطاع الزراعة، في حين أكثر من خمس الذكور يعملون في نشاطات "التجارة والفنادق والمطاعم".

أما عند النظر الى المشتغلين في النشاطات الاقتصادية حسب المنطقة، يمكن القول أن أكثر من نصف العاملين من قطاع غزة ونحو ثلث العاملين من الضفة الغربية يعملون في قطاع "الخدمات والفروع الأخرى"، الذي يعتبر النشاط الاقتصادي الرئيس في تشغيل الايدي العاملة الفلسطينية. وبالنظر الى جدول (3)، يتبين أن نشاط "التجارة والفنادق والمطاعم جاء ثانياً في تشغيل العمال الفلسطينيين في كلا المنطقتين بواقع 21.9% في الضفة الغربية و 17.5% في قطاع غزة.

جدول (4): التوزيع النسبي للأفراد المشتغلين

حسب النشاط الاقتصادي والجنس ومكان العمل في العام 2012

فلسطين	إسرائيل والمستوطنات	قطاع غزة	الضفة الغربية	اناث	ذكور	انشاط الاقتصادي
11.5	8.7	8.4	13.4	23.7	8.9	زراعة وصيد وحراجة
11.9	11.0	5.4	15.3	8.5	12.6	تعديين ومحاجر وصناعة تحويلية
14.4	57.4	7.7	10.8	0.3	17.3	بناء وتشبيد
19.6	11.8	17.5	21.9	8.4	21.9	تجارة ومطاعم وفنادق
6.5	6.1	8.4	5.6	1.1	7.6	نقل وتخزين واتصالات
36.1	5.0	52.6	33.0	58.0	31.7	خدمات والفروع الاخرى
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

الحالة العملية: بناءً على المعطيات الواردة في جدول (4)، يمكن القول أنه من بين كل 100 مشتغل فلسطيني يوجد 6 منهم أصحاب عمل و 18 يعملون لحسابهم و 67 يعملون لدى الآخرين بأجر و 9 يعملون لدى أسرهم بدون أجر.

ومن حيث الجنس، يلاحظ ان نحو ربع الاناث المشتغلات يعملن لدى أسرهن بدون أجر مقابل 5.5% فقط من الذكور المشتغلين يعملون أعضاء أسرة بدون أجر، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الاناث العاملات بدون أجر في أنهن يعملن في نشاط الزراعة التابع للأسرة، حيث أن نسبتهم مرتفعة في هذا النشاط كما مر سابقاً. وتفيد المعطيات الواردة في جدول (4) أن 26.8% من الذكور المشتغلين أما أصحاب عمل أو يعملون لحسابهم الخاص، في حين انخفضت النسبة المقابلة لها بين الإناث الى نحو 12.2%. كما يلاحظ تقارب نسبة العاملين بأجر بين الجنسين بواقع 67.7% و 63.2% بين الذكور والاناث على التوالي.

وعلى مستوى المنطقة، يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين بأجر في قطاع غزة لتبلغ ما يقرب من ثلاثة أرباع العاملين فيه، في حين انخفضت هذه النسبة في الضفة الغربية الى نحو 64%. كما يلاحظ أن نسبة أرباب العمل بين المشتغلين في الضفة الغربية تزيد عن ضعف نسبة أقرانهم في قطاع غزة، في حين تقاربت نسبي العاملين لحسابهم بين المشتغلين في كلا المنطقتين لتبلغ 18.7% في الضفة الغربية و 16.0% في قطاع غزة.

جدول (5): التوزيع النسبي للأفراد المشتغلين

حسب الحالة العملية والنوع الاجتماعي والمنطقة في العام 2012

فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية	انثى	ذكر	الحالة العملية
6.4	3.7	7.6	1.6	7.4	صاحب عمل
17.9	16.0	18.7	10.6	19.4	يعمل لحسابه
66.9	74.1	63.9	63.2	67.7	مستخدم بأجر
8.8	6.2	9.8	24.6	5.5	عضو أسرة بدون أجر
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

المهنة: نحو 26.8% من المشتغلين يعملون ضمن فئة " فنيون ومتخصصون ومساعدون وكتابة"، وهي فئة يكون لدى العاملين فيها تأهيل علمي ما بعد الثانوي (دبلوم متوسط فأعلى). يليهم عمال الخدمات والباعة في الأسواق ونسبتهم 18.5%، ثم عمال المهن الأولية بنسبة 17.5%. باقي النتائج يمكن الاطلاع عليها في جدول (5).

ومن حيث الجنس، يبين الجدول المذكور أن نحو نصف الإناث المشتغلات يعملن في فئة "فنيون ومتخصصون ومساعدون وكتبة"، مما يؤشر إلى وجود اهتمام مرتفع نسبياً في تشغيل الإناث الحاصلات على مؤهلات علمية أعلى من التأهيل المدرسي. كما يبين جدول (5) أن ما يقرب من خمس الإناث المشتغلات يعملن ضمن فئة "العمال المهرة في الزراعة والصيد". أما الذكور فإنهم يتركزون في أربع فئات من المهن وينسب متقاربة، حيث أن نحو خمس الذكور المشتغلين يتواجدون في كل من "فنيون ومتخصصون ومساعدون وكتبة" (22.1%)، و "عمال الخدمات والباعة في الاسواق" (20.0%)، و "المهن الأولية" (19.8%)، و "العمالون في الحرف وما إليها من المهن" (18.3%).

وبمقارنة التوزيع النسبي للعاملين في المهن المذكورة حسب المنطقة، يلاحظ وجود ارتفاع واضح في نسبة العاملين في فئة "فنيون ومتخصصون ومساعدون وكتبة" في قطاع غزة (36.5%) مقارنة بالعاملين بنفس الفئة في الضفة (26.0%)، كما يلاحظ ارتفاع نسبة المشرعين وموظفي الإدارة العليا في الضفة الغربية (6.6%) مقارنة بالعاملين في نفس الفئة في قطاع غزة (2.6%)، في حين يلاحظ تقارب نسب العاملين في المهن الأولية في كلا المنطقتين بواقع 14.9% و 15.3% في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

أما العاملون في إسرائيل والمستوطنات فإن معظمهم يعملون إما في المهن الأولية (41.2%) أو عاملون حرفيون (38.8%).

جدول (6): التوزيع النسبي للأفراد المشتغلين

حسب المهنة والنوع الاجتماعي والمنطقة في العام 2012

المهنة	ذكر	انثى	الضفة الغربية	قطاع غزة	اسرائيل والمستوطنات	فلسطين
مشرعون وموظفو ادارة عليا	5.1	4.2	6.6	2.6	1.9	5.0
فنيون ومتخصصون ومساعدون وكتبة	22.1	49.5	26.0	36.5	1.5	26.8
عمال الخدمات والباعة في الاسواق	20.0	11.2	18.7	22.0	5.6	18.5
العمال المهرة في الزراعة والصيد	4.7	18.7	9.1	5.3	1.0	7.1
العمالون في الحرف وما إليها من المهن	18.3	6.0	15.3	10.7	38.8	16.2
مشغلو الآلات ومجموعها	10.0	3.6	9.4	7.6	10.0	8.9
المهن الأولية	19.8	6.8	14.9	15.3	41.2	17.5
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

معدل الساعات الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية: يبلغ عدد ساعات العمل الأسبوعية للعاملين الفلسطينيين بالمتوسط حوالي 41 ساعة، حيث يلاحظ وجود تباين في هذا المعدل سواءً حسب الجنس حيث عدد ساعات العمل الأسبوعية عند الذكور أعلى من ذات المعدل عند الإناث، أو حسب مكان العمل حيث معدل عدد ساعات العمل الأسبوعية في الضفة الغربية أعلى من تلك المقابلة لها في إسرائيل والمستوطنات والتي بدورها أعلى من تلك المقابلة لها في قطاع غزة.

بلغ معدل عدد أيام العمل الشهرية للمشتغلين الفلسطينيين نحو 22.3 يوم شهرياً، وقد ارتفع هذا المعدل للإناث بحوالي يوم عن معدل الذكور، حيث بلغ معدل عدد ايام العمل للإناث 23.3 يوم شهرياً انخفض لدى الذكور إلى 22.1 يوم شهرياً. وعند النظر إلى هذا المعدل حسب مكان العمل، يلاحظ ارتفاعه في قطاع غزة ليلبلغ 23.6 يوم، وانخفض في الضفة الغربية إلى 22.2 يوم ثم انخفض في إسرائيل والمستوطنات إلى 20.5 يوم.

أما من حيث معدل الأجرة اليومية (بالشيكال الإسرائيلي)، فقد وصل هذا المعدل الى نحو 93 شيكل يومياً، حيث تأثر بارتفاع هذا المعدل بشكل واضح للعاملين في إسرائيل والمستوطنات ليصل الى 164.1 شيكل يومياً، في حين بلغ هذا المعدل للعاملين في الضفة الغربية 87.1 شيكل، وانخفض للعاملين في قطاع غزة الى 64.3 شيكل (ملاحظة: الدولار الأمريكي=3.6 شيكل تقريباً).

جدول (7): معدل ساعات العمل الاسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية بالشيكال

حسب النوع الاجتماعي والمنطقة

المهنة	ذكر	انثى	الضفة الغربية	قطاع غزة	اسرائيل والمستوطنات	فلسطين
معدل عدد ساعات العمل الاسبوعية	42.3	35.4	43.3	37.1	40.9	41.2
معدل أيام العمل الشهرية	22.1	23.3	22.2	23.6	20.5	22.3
معدل الأجرة اليومية (بالشيكال)	94.8	82.3	87.1	64.3	164.1	92.9

توزيع العاملين حسب القطاع: تظهر النسب الواردة في جدول (8) أن أكثر من خمس المشتغلين الفلسطينيين يعملون في القطاع العام، ويقدر عددهم في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 195 ألف مشتغل من بينهم حوالي 95 ألف يعملون في الضفة الغربية، أما العاملون في القطاع الخاص فبلغ عددهم نحو 580 ألف فرد يشكلون أكثر من ثلثي المشتغلين، وتوزعوا حسب المنطقة بواقع 423.8 ألف مشتغل في الضفة الغربية و 156.7 ألف مشتغل في قطاع غزة. أما العاملون في إسرائيل والمستوطنات فقد عددهم بنحو 83 ألف فرد جميعهم من الضفة الغربية.

جدول (8): التوزيع النسبي للمشتغلين حسب نوع القطاع والمنطقة

القطاع	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
القطاع العام	15.8	38.8	22.7
القطاع الخاص	70.4	61.2	67.6
إسرائيل والمستوطنات	13.8	0.0	9.7
المجموع	100.0	100.0	100.0

خامساً : الأطفال بين الفقر والعمل :

** الفقر :

وفقاً لتقرير أطفال فلسطين "قضايا وإحصاءات" 2013 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال عام 2011 وفقاً لأنماط الاستهلاك 20.7% بواقع 22.7% بين الأسر التي يوجد لديها أطفال مقابل 13.2% للأسر التي ليس لديها أطفال.

أما على مستوى المنطقة، فقد بلغت نسبة الفقر بين الأسر في الضفة الغربية 14.5% بواقع 15.7% بين الأسر التي لديها أطفال مقابل 10.5% للأسر التي ليس لديها أطفال. أما على مستوى قطاع غزة فقد بلغت نسبة الفقر 32.6% بواقع 34.6% بين الأسر التي لديها أطفال مقابل 21.1% بين الأسر التي ليس لديها أطفال.

ويلاحظ هنا ارتفاع الفقر بين أسر قطاع غزة التي لديها أطفال، كما ان غالبية الأسر الفقيرة التي لديها أطفال متواجدة في قطاع غزة، حيث أظهرت البيانات أن الأسر الفقيرة التي لديها أطفال في الضفة الغربية تشكل 43.7% من إجمالي الأسر الفقيرة التي لديها أطفال، مقابل 56.3% في قطاع غزة.

أما بالنسبة لانتشار الفقر حسب الفئات العمرية بين السكان يلاحظ أن 27.2% من الأطفال في فلسطين فقراء بواقع 18.4% في الضفة الغربية و39.3% في قطاع غزة.

عمالة الأطفال :

تتواجد ظاهرة عمالة الأطفال في كثير من دول العالم، حيث تعتبر هذه الظاهرة إحدى المخاطر التي تعيق نموهم وتقف عائقاً أمام تنمية قدراتهم. والأخطر في هذه الظاهرة هو تشغيل الأطفال في أعمال شاقة لا تتناسب وقدراتهم الجسدية، وتحت ظروف صعبة، مما يؤثر سلباً على مستقبل هؤلاء الأطفال.

وفي فلسطين، تشير التقديرات السكانية المبنية على نتائج التعداد 2007، إلى ان عدد الاطفال دون سن 18 عاما قد بلغ حوالي 2.04 مليون طفل في فلسطين من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم 4.29 مليون فرد في منتصف عام 2012، وتظهر البيانات ارتفاع نسبة الأفراد دون سن الثامنة عشر حيث تشكل هذه الفئة حوالي 47.6% من إجمالي السكان.

وبينت الإحصاءات أن نحو 4.1% من إجمالي عدد الأطفال في الفئة العمرية 10-17 سنة هم أطفال عاملين سواء بأجر أو بدون أجر عام 2012، يتوزعون حسب المنطقة بواقع 5.8% في الضفة الغربية و1.5% في قطاع غزة. كما بينت الإحصاءات أن نسبة الأطفال الذكور المنخرطين في العمل هي الأعلى بواقع 7.5% مقارنة بنسبة الأطفال الإناث التي بلغت 0.6%.

وبلغت نسبة الأطفال 10-17 سنة الملتحقين بالمدرسة والمنخرطين أيضاً في عمالة الأطفال 2.2%، توزعت بواقع 3.4% في الضفة الغربية و0.3% في قطاع غزة، وحسب الجنس بلغت 4.0% بين الأطفال الذكور مقابل 0.5% بين الإناث.

سادساً : سمات المتعطلين :

خلصت نتائج التقديرات الإحصائية في منتصف العام 2012 إلى أن ما يقارب 256 الف عاطل عن العمل في فلسطين يشكلون نحو 23.0% من إجمالي القوى العاملة المشاركة (حسب تعريف ILO)، يتوزعون حسب المنطقة بواقع 141 الف متعطل في الضفة الغربية ونسبتهم 19.0%، و 115 الف متعطل في قطاع غزة ونسبتهم 31.0%. وهذه النسب بحد ذاتها تمثل مؤشر خطر ومصدر قلق حقيقي لمستقبل المجتمع الفلسطيني الذي ينشد الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والسبل الكفيلة بتحقيق القدر الممكن من الاستقرار النسبي في المعيشة الحرة.

وتشكل نسب البطالة أعلاه مؤشراً أكثر خطورة عند احتسابها على أساس التعريف الموسع للبطالة، حيث ترتفع هذه النسب بأكثر من 3%، لتصل إلى 26.7% و 23.0% و 34.1% على مستوى فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. فيما يلي بعض خصائص المتعطلين عن العمل:

الفئات العمرية: تظهر بيانات التقرير السنوي لمسح القوى العاملة للعام 2012، وجود ارتفاع كبير في نسبة البطالة بين القوى العاملة في فلسطين ضمن الفئة العمرية الشابة (15-24 عاماً) وصل الى 38.8%، ويعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع النسبة للفئة العمرية ذاتها في قطاع غزة لتصل الى 55.1%، وارتفاعها أيضاً بين الإناث لتصل الى 62.2%. ويلاحظ من البيانات، كذلك، وجود انخفاض كبير لنسبة البطالة ضمن الفئة التالية (25-34 عاماً) لتبلغ 24.9%، ثم انخفضت بشكل كبير، أيضاً، الى ما دون 14% للفئات التالية. (انظر جدول 2).

وبمقارنة نسب التعتل بين الجنسين حسب الفئات العمرية، يبين شكل (8) وجود فجوة بين نسبي التعتل للفئتين العمريتين الشابتين (15-24 عاماً و 25-34 عاماً)، في حين تساوت تقريباً نسبة التعتل عند الذكور مع تلك المقابلة لها عند الاناث في الفئة العمرية (35-44 عاماً)، ثم انخفضت نسبة التعتل لدى الاناث عن تلك المقابلة لها لدى الذكور في الفئات العمرية التالية (للذين أعمارهم 45 عاماً أو أكثر).

أما من حيث المنطقة، يوضح شكل (9) وجود فارق كبير بين نسبة التعتل في الضفة الغربية وتلك المقابلة لها في قطاع غزة في الفئة العمرية الشبابة (15-24 عاماً)، حيث تصل نسبة البطالة في قطاع غزة في هذه الفئة العمرية الى ما يقرب من ضعف مثيلتها في الضفة الغربية. للفئات العمرية التالية، تبقى نسبة البطالة في قطاع غزة أعلى من تلك المقابلة لها في الضفة الغربية مع انخفاض الفرق بين النسبتين. في الفئة العمرية لكبار السن (65 سنة أو أكثر) تنخفض النسبتان في المنطقتين بشكل كبير وتتقاربان مع ارتفاع النسبة قليلاً في الضفة الغربية عن مثيلتها في قطاع غزة.

وعند توزيع المتعطلين نسبياً على فئات العمر، تبين أن النسبة الأكبر منهم ينتمون للفئة العمرية (15-24) عاماً بواقع 42.3%، ثم الذين ينتمون للفئة العمرية (25-34) عاماً بنسبة 35.4%، مما يعني أن نحو 78% من المتعطلين تقل أعمارهم 35 عاماً. وفي ذات السياق، يمكن القول أن أكثر من 73% من الذكور المتعطلين و 88% من الاناث المتعطلات تقل أعمارهم عن 35 عاماً، كما أن أكثر من 75% من المتعطلين في الضفة الغربية وأكثر من 80% من المتعطلين في قطاع غزة تقل أعمارهم عن 35 عاماً. جدول (9) التالي يعطي مزيداً من التفاصيل.

جدول (9): التوزيع النسبي للمتعطلين في فلسطين

حسب عدد فئات العمر والجنس والمنطقة 2012

فئات العمر	ذكر	انثى	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
24-15	44.2	37.5	41.1	43.7	42.3
34-25	29.1	51.2	34.5	36.4	35.4
44-35	13.2	8.7	13.0	10.7	11.9
54-45	10.4	2.4	8.8	7.3	8.1
64-55	2.9	0.2	2.4	1.9	2.2
+65	0.2	0.0	0.2	0.0	0.1
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

عدد سنوات الدراسة: بينت نتائج تقرير مسح القوى العاملة للعام 2012 أن نسبة البطالة منخفضة نوعاً ما في فلسطين بين الأميين، حيث بلغت 9.4%، فيما تمحورت هذه النسبة حول 21% للمراحل المدرسية الثلاثة، الا انها كانت الأعلى بين الأفراد الذين درسوا 13 سنة أو أكثر لتبلغ 27.0% من إجمالي القوى العاملة ضمن هذه الفئة الدراسية.

وعند النظر الى جنس المتعطلين ضمن فئات سنوات الدراسة، يلاحظ وجود تقارب في نسب تعطل الذكور في الفئات الدراسية المختلفة، حيث كانت الأقل للدارسين 13 سنة أو أكثر بواقع 16.3%، فيما كانت الأعلى للدارسين 1-6 سنوات بواقع 23.3%. بالمقابل، ظهر تباين واضح في نسب البطالة بين الإناث، حيث كانت هذه النسبة صغيرة جداً بين الاميات (1.6%)، ثم ارتفعت تدريجياً لتبلغ 16.5% بين الدارسات 10-12 سنة، ثم ارتفعت بشكل كبير لتبلغ 44.6% بين الدارسات 13 سنة أو أكثر.

وعلى مستوى المنطقة، يبين جدول (3) ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة عن تلك المقابلة لها في الضفة الغربية على جميع فئات السنوات الدراسية. وقد كان الارتفاع الأكبر في كلتا المنطقتين بين المتعطلين الدارسين 13 فأكثر بواقع 21.6% في الضفة الغربية و 35.2% في قطاع غزة.

من ناحية أخرى، يظهر التوزيع النسبي للمتطلين حسب سنوات الدراسة (جدول 10) أن أكثر من 40% من المتطلين درسوا 13 سنة على الأقل، توزعت هذه النسبة حسب المنطقة بواقع 35.4% في الضفة الغربية و 47.0% في قطاع غزة، كما توزعت حسب الجنس بواقع 21.3% بين الذكور و 89.5% بين الإناث، مما يؤكد أن غالبية الإناث المتطلات يحملن مؤهل علمي لا يقل عن دبلوم متوسط.

جدول (10): التوزيع النسبي للمتطلين في فلسطين

حسب عدد سنوات الدراسة والجنس والمنطقة 2012

عدد سنوات الدراسة	ذكر	انثى	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
0	0.5	0.1	0.4	0.3	0.4
6-1	14.1	0.7	10.1	10.7	10.3
9-7	25.6	1.9	21.1	16.2	18.9
12-10	38.5	7.8	33.0	25.8	29.8
+13	21.3	89.5	35.4	47.0	40.6
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

ج. العلاقة بقوة العمل: تشير الاحصاءات الى أن نحو 65.8% من المتطلين في العام 2012 سبق لهم العمل بواقع 67.6% في الضفة الغربية و 63.6% في قطاع غزة، كما توزعوا حسب الجنس بواقع 75.9% بين الذكور و 40.3% بين الإناث، مما يعني أن ما يقرب من ربع المتطلين الذكور هم متطلون جدد، في حين ارتفعت النسبة المقابلة بين الإناث إلى نحو 60%.

د. طريقة البحث عن عمل: 59% من المتطلين في فلسطين بحثوا عن عمل من خلال مراجعتهم لأصحاب العمل، حيث يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في الضفة الغربية لتبلغ ما يقرب من 73% مقابل نحو 44% في قطاع غزة. كما يلاحظ ارتفاع هذه النسبة بين الذكور (67.7%) مقارنة بالإناث (30.9%)، حيث أظهرت النتائج اعتماد الإناث على وسائل الاعلام بشكل رئيسي في بحثهن عن عمل.

ويبين جدول (11) عدم اهتمام الباحثين عن عمل في اللجوء الى مكاتب العمل المنتشرة في المحافظات لمساعدتهم في ايجاد عمل مناسب لهم، وهذا ينطبق على كلا الجنسين في كلا المنطقتين، علماً انه يستخدم في هذه المكاتب نظام لمعلومات سوق عمل حديث ومطور.

جدول (11): التوزيع النسبي للمتعتلين في فلسطين

حسب عدد سنوات الدراسة والجنس والمنطقة 2012

طريقة البحث عن عمل	ذكر	انثى	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
سأل الأصدقاء	21.9	6.4	15.9	20.7	18.2
أعلن/راجع وسائل الإعلام	8.8	61.2	10.5	32.9	21.2
راجع أصحاب العمل	67.7	30.9	72.8	43.9	59.0
سجل في مكتب العمل	1.5	1.5	0.7	2.5	1.5
أخرى	0.1	0.0	0.1	0.0	0.1
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

سابعاً: الاستيطان :

إن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما ينطوي عليه من مخاطر تؤدي إلى حقيقة هي أن الاستيطان يشكل أكبر خطر يهدد السلام في المنطقة، حيث تقوم إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 "الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة" بإتباع سياسة بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي الخاصة والعامة وكذلك إتباع سياسة التهجير والإبعاد وخلق وقائع جديدة تجري في صورة تغييرات جغرافية وسكانية "ديمغرافية" الغرض من ورائها تهويد الأراضي العربية المحتلة والاعتداء الكامل على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في أرضه.

ولا يقتصر تأثير حركة الاستيطان الإسرائيلي على زعزعة الاستقرار السياسي والأمني للمناطق التي تشملها حركة الاستيطان، بل تمتد آثاره المدمرة لتشمل التوازن الاجتماعي - الاقتصادي - البيئي، القائم في المجتمع الفلسطيني والأراضي الفلسطينية من حيث إعاقتها لتنمية المجتمع الفلسطيني وتفتيح أوصاله وسلبها لمصادره الطبيعية، وتلويث بيئته إضافة لكونه أداة للسيطرة على المجتمع الفلسطيني وتدميره واستخدام تلك المستوطنات قواعد انطلاق للجيش الإسرائيلي في حربه المستمرة ضد الشعب الفلسطيني.

انطلاقاً من هذا الفهم يعرض هذا التقرير في جزء منه التطورات الميدانية على واقع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية مع التركيز على تقديم وصف كمي لعدد من المؤشرات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالمستوطنات والمستوطنين.

وفي هذا السياق، ذكر التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2013 حول "المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين في العام 2012"، أن عدد المستوطنات في الضفة الغربية حتى نهاية العام 2012 بلغ 144 مستوطنة، يضاف إليها نحو 251 بؤرة استيطانية. ويقوم في هذه المستوطنات نحو 563.546 ألف مستوطن، وهذا العدد يعادل نحو 21% من سكان الضفة الغربية الذين يقدر عددهم بنحو 2.684 مليون فرد. ويلاحظ من التوزيع الجغرافي للمستوطنات تركزها الواضح في منطقة القدس، التي بلغ عدد المستوطنات فيها 26 مستوطنة تشكل أكثر من خمس المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية، في حين يبلغ عدد المستوطنين المقيمين في مستوطنات القدس نحو 277.5 ألف مستوطن يشكلون ما يقرب من نصف المستوطنين المقيمين في مستوطنات الضفة الغربية.

من الآثار السلبية لهذه المستوطنات ما يلي:

1. مصادرة الأراضي الزراعية والاستيلاء عليها: فبالرغم من أن المواقع الاستيطانية تمتد على مساحة 3% فقط من مساحة الضفة الغربية، إلا أنها تسيطر بشكل فعلي على أكثر

من 44% منها، إما من خلال مصادرة الأراضي لشق طرق التفافية تصل المستوطنات بعضها ببعض وبالمناطق داخل الخط الأخضر، أو مصادرة الأراضي وضمها للمجالس الإقليمية للمستوطنات.

2. اهدار حقوق العاملين الفلسطينيين: يعاني العمال الفلسطينيون في المستوطنات من نقص في الحقوق الاجتماعية، وظروف العمل الشاقة، إضافة إلى شروط أمان ووقاية سيئة من إصابات وحوادث العمل، والحرمان من حق التنظيم النقابي العمالي، والتحايل على حقوقهم فضلاً عن التوتر النفسي المستمر الذي يلازم العمال الفلسطينيون نتيجة تهديد المشغل الإسرائيلي بسحب تصريح العمل. وذلك في حالة مطالبتهم بحقوقهم، ناهيك عن حالة الاغتراب التي تلازم العامل الفلسطيني الذي يعمل على أرض وطنه بأجر لحساب المستوطنين، أو أنه يعمل على أرض مصادرة هي أصلاً ملكاً له أو لعائلته. كذلك يقوم المشغل الإسرائيلي بدفع الجزء الأكبر من الأجر نقداً، بينما يظهر الجزء القليل من الأجر وساعات العمل في قسيمة الراتب، هذا إذا ما حصل العامل على قسيمة راتب وبهذه الطريقة يعمل المشغل الإسرائيلي على تخفيض تكاليف العمل من خلال التحايل على حقوق العامل وإنقاصها، بينما يضطر العامل الفلسطيني للسكوت تجنباً للفصل من العمل. وهذه التصرفات في مجملها أثرت على الاقتصاد الفلسطيني بصفة عامة وقطاع العمل بصفة خاصة، حيث يتأثر هذا القطاع بشكل مباشر بكافة الإجراءات التعسفية الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وكافة مناحي حياته الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية وغيرها.

3. التأثير على التنمية الفلسطينية: من أهداف الاستيطان الإسرائيلي إضعاف التنمية الفلسطينية من خلال مجموعة من الاجراءات، والتي منها:

- السيطرة على موارد الأرض وخزانات المياه الجوفية والتحكم في كمية المياه للسكان الفلسطينيين أدى ذلك إلى تقليص الأراضي الزراعية الفلسطينية وتصحرها، حيث حصل ذلك في الأغوار ومعظم محافظات الضفة الغربية. ففي الفترة بين عامي 1995 و 2012 انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 12% إلى نحو 4.9%، وقد نتج عن ذلك انخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع وانخفاض قيمة القيمة المضافة له.

- يقدر عدد الأشجار المثمرة والحرثية التي حلت محلها المستعمرات بعد قطعها ما يقارب 3.5 إلى 4.5 مليون شجرة مثمرة وحرثية عدا عن النباتات والأعشاب والزهور البرية التي تعيش في هذه المناطق المزروعة بالمستوطنات والممتدة عليها الطرق الالتفافية أو الجدران الإسمنتية العازلة.

- قطع التواصل والاتصال الجغرافي والعمراني والتنموي والقروي الفلسطيني. وشرذمته في وحدات تتصل بواسطة مناطق تسيطر عليها المستوطنات، مضافاً إليها نحو 540 من نقاط التفتيش والحواجز على الطرق، مما يؤدي إلى إعاقة تنقل الفلسطينيين (ومن ضمنهم العمال) والبضائع بين المحافظات. على سبيل المثال، يجبر المزارعون الفلسطينيون في منطقة غور الأردن على قطع مسافات أطول والمرور عبر نقاط تفتيش عدة، مما يزيد من تكلفة النقل بنحو مليوني دولار ويحد بالتالي من القدرة التنافسية لهذه المنتجات. (تقرير الاونكتاد حول المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، 2013)

- تعميق تبعية المجتمع الفلسطيني (وخصوصاً القروي)، من خلال توفير فرص العمل في قطاع البناء والعمالة الرخيصة والصناعة التي تتطور في المستوطنات، وبذلك يلتحق

اقتصاد هذه القرى بالمستوطنات؛ الأمر الذي يحول دون استقلالها الاقتصادي. وفي حالة التسويق، فإنه يتم في الغالب من خلال القنوات الإسرائيلية التي تستطيع ضبطه.

- تلويث العديد من المياه السطحية والجوفية في الضفة الغربية بالمياه العادمة والصرف الصحي ومخلفات المصانع للمستوطنات، وتسببها في موت العديد من النباتات التي كانت تعيش في الأودية، وتسببها في أمراض للمواشي التي ترعى في هذه الأودية بالإضافة إلى موت العديد من الحيوانات البرية التي ترتادها للمأكّل والمشرب.

ثامناً : جدار الفصل العنصري :

يعتبر الجدار العنصري الفاصل الذي أقامه الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية ما هو إلا مرحلة من المراحل الإستراتيجية التي يعتزم الاحتلال تنفيذها، ولعل خطة الفصل العنصري التي يتم تسويقها الآن لدى الأمريكان والعرب والأوروبيين هو واحد من المراحل النهائية التي يعتزم الاحتلال التوصل إليها، حيث سيتم عزل الفلسطينيين في كتونات ضيقة، محاطة بالجدار من جميع الجوانب، ومن الحواجز الثابتة والمتنقلة التي تقطع المناطق الفلسطينية، وبالتالي تفرض سيطرتها بصورة مباشرة على الأرض، من حيث منع التنقل، أو خفضه إلى الحد الأدنى، وبالتالي تدمير الحياة الاقتصادية والاجتماعية بين هذه الكنتونات. وفيما يلي نورد مجموعة من الحقائق والأرقام عن الجدار العنصري الفاصل.

- بلغت مساحة الأراضي المصادرة لأغراض إقامة الجدار (47921 دونماً) من الأراضي الأميرية، وهي موزعة على النحو الآتي: 22530 دونماً في منطقة شمال الضفة الغربية، و 19107 دونماً في منطقة وسط الضفة الغربية، و 6284 دونماً في منطقة جنوب الضفة الغربية.
- أما مساحة الأراضي المملوكة للأفراد، أو العائلات والتي تمت مصادرتها، حسب المصادر الفلسطينية، فقد بلغت 124323 دونماً تقع غالبيتها في منطقة القدس.
- أما مساحات الأراضي التي تم عزلها داخل الجدار وأصبح من الصعوبة الوصول إليها، فهي: أراضٍ في شمال الضفة الغربية بمساحة 191336 دونماً، وأراضٍ في وسط الضفة الغربية بمساحة 66023 دونماً، وأراضٍ في منطقة جنوب الضفة الغربية بمساحة 43763 دونماً.
- يقوم الجدار بالعزل الكامل لمدينة القدس عن بقية المدن والقرى والبلدات الفلسطينية المحيطة بها، مما يسهل على تفرغ المدينة من أهلها الأصليين، وفق مخطط توسيع المستوطنات المحيطة بها، واستمرار مصادرة أراضيها.
- الضغط على السكان المتواجدين على الأراضي التي أقيم عليها الجدار العنصري بهدف إجبارهم على للهجرة (الداخلية) من تلك الأراضي، وذلك من خلال تضيق مصادر الرزق، وفرص العمل، وعزل الأراضي الزراعية، بحيث يصعب الوصول إلى هذه الأراضي مما يضطر المزارعون للبحث عن مصادر رزق وعمل جديدة بعيدة عن الأراضي (تفرغ وتهجير).
- فرض أمر واقع بما يتعلق بالحل النهائي للصراع العربي الإسرائيلي، وقد فرض وفق المنظور الذي إرادة الاحتلال.
- تقسيم مناطق الحكم الذاتي (وفق ما ورد في اتفاقية أوسلو) إلى كتونات غير متواصلة مع بقاء السيطرة الفعلية للاحتلال.

- هناك نوع من الاستقلالية داخل المدن الكبرى الفلسطينية، وهي محدودة جداً.
- المساهمة، من خلال الإجراءات على الأرض، في تدمير الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتمد في مجمله على الزراعة، وذلك من خلال مصادرة الأراضي وتجريفها، وقلع الأشجار، ومنع وصول المزارعين إلى أراضيهم، وتضييق القدرة على الحركة، والتنقل في نقل البضائع والمنتجات الزراعية.
- دفعت تكلفة بناء الجدار من المعونات الأمريكية، إضافة إلى المعونات من البنك الدولي، وتشير المعطيات إلى أن تكلفة الكيلومتر الواحد من الجدار ما يعادل 2.8 مليون دولار أمريكي، وهذا يعني أن تكلفة الجدار بكليته ستكون حوالي (750 كم مضروبة بـ 2.8 مليون دولار، وهذا يساوي 2100 مليون دولار أمريكي).

ومن نتائج إقامة جدار الفصل العنصري على التنمية في فلسطين ما يلي:

1. الاستيلاء على المصادر المائية المتوفرة في هذه المناطق، حيث تمت السيطرة على مصادر تحتوي 12 مليون متر مكعب من الماء (الحوض الغربي في الضفة الغربية).
2. السيطرة على 40 بئراً تقع ما بين الجدار والخط الأخضر، وهذه كانت تخدم وتوفر المياه لما يزيد عن 32000 مواطن فلسطيني.
3. اقتلاع ما يزيد عن 100000 شجرة زيتون في المناطق المختلفة.
4. تجريف وتدمير أراضٍ زراعية بلغت مساحتها 165000 دونماً صودرت لصالح بناء الجدار.
5. تجريف وتدمير 220 ألف دونماً مزروعة بمزروعات مختلفة.
6. وضع ما يزيد على 238350 دونماً في مناطق العزل ما بين الخط الأخضر والجدار.

ولا بد من الإشارة إلى أن محكمة لاهاي الدولية قد أصدرت قراراً بعدم شرعية إقامة الجدار لمخالفته جميع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبوصفه إجراء يؤدي إلى تغيير الواقع على الأرض المحتلة، وهو مخالف للقانون الدولي الذي لا يبيح للاحتلال فرض الأمر الواقع على الأراضي التي يحتلها، أضف إلى ذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة على المجتمع الفلسطيني، والتي أدت إلى عزل مئات آلاف الفلسطينيين، ومنعهم من الوصول إلى أماكن عملهم، ومصادرة الأراضي وتجريفها وهي أيضاً مخالفة للأعراف والقوانين الدولية.

ولتنفيذ بناء الجدار، حسب المخططات المعتمدة من وزارة جيش الاحتلال، فقد تم تنفيذ الأعمال التعسفية الآتية:

- هدم أعداد كبيرة من المنازل منها 80 منزلاً في طولكرم، و 60 منزلاً في قلقيلية، إضافة إلى عدد آخر في مختلف المناطق، كما سيعزل سكان تجمعات سكنية يبلغ عدد سكانها 185986 عن التواصل الطبيعي فيما بينهم.
- إلحاق أضرار بمساكن عدد كبير من المواطنين، حوالي 4400 منزل.
- أثر الجدار على حياة ما يقارب 900000 فلسطيني.
- شردت أعمال إقامة الجدار 400 عائلة تضم حوالي 2500 فرد، حيث اضطرت هؤلاء إلى مغادرة أماكن سكنهم والرحيل إلى أماكن جديدة (هجرة داخلية).

- أدت إقامة الجدار إلى حجز وعزل 12482 أسرة ما بين الجدار ومنطقة الخط الأخضر، وعدد أفراد هذه الأسر يزيد على 42000 فرد، وهؤلاء يعيشون أسوأ الظروف، من حيث تأثيره حياتهم بصورة سلبية وفي مختلف المجالات.
- ظهور ما يعرف بجيوب الجدار حيث ستعزل هذه الجيوب حوالي 250000 فلسطيني عن قراهم ومدنهم وأراضيهم الزراعية ومصادر عملهم.

تاسعاً : استخلاصات :

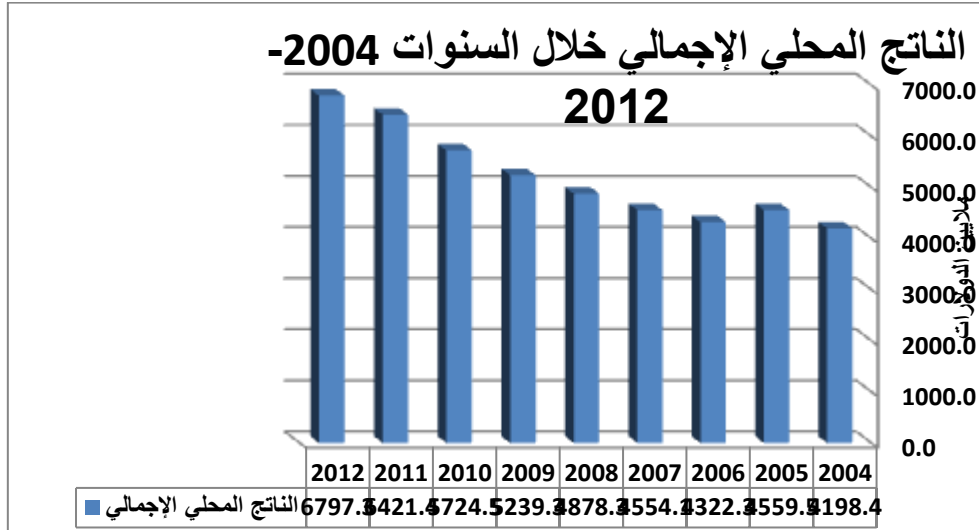
1. للاقتصاد الفلسطيني بنية ضعيفة، تزيد وتعمق تشوهات إجراءات الاحتلال المختلفة التي تعمل على تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، حيث تقوم قوات الاحتلال بإعاقة حركة التجارة والصناعة ورأس المال والعمالة من خلال تدمير الطرق والمنشآت وتجريف الأراضي الزراعية، وإتلاف المحاصيل، وتدمير البيوت البلاستيكية، واقتلاع الأشجار المثمرة وخصوصاً شجر الزيتون.
2. تأثرت التنمية الاقتصادية الفلسطينية سلباً بالتزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالقيود التي وضعتها اتفاقات أوسلو 1993 وبروتوكول باريس 1994، في مجالات الاستيراد والتصدير والسوق المالي والحوالات المالية وإصلاح البنية التحتية وحركة العمالة ورأس المال.
3. مازال الاقتصاد الفلسطيني لا يمتلك استقلالية قراره، ويتبع الاقتصاد الإسرائيلي تبعية أشبه بالكاملة، وتتدخل إسرائيل بشكل مباشر في منع المساعدات الدولية لبعض المشاريع وتدخلها في تحديد مجالات صرف هذه المساعدات، والتي منها مجالات البنية التحتية والخدمات الحيوية وفي مجال التجارة الخارجية والاستيراد للمنتجات الاستهلاكية ومدخلات الصناعة.
4. أظهرت الاحصاءات وجود ضعف واضح في نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة الفلسطينية.
5. قطاع الخدمات هو المشغل الأكبر للعمالة الفلسطينية لا سيما في قطاع غزة.
6. ارتفاع نسبة البطالة بشكل ملفت بين فئتي الإناث والشباب سيما حملة المؤهلات العلمية أعلى من الثانوي.
7. عمليات مصادرة الأراضي والاستيطان وتجريف الأراضي الزراعية وشنق الشوارع التفاقية أدت إلى استمرار تناقص الموارد المتاحة.
8. لعب جدار الفصل العنصري دوراً مهماً في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، من مصادرة الأراضي الزراعية أو منع أصحابها من الوصول إليها تمهيداً لمصادرتها إضافة إلى إجبار السكان الذين خلف الجدار على الهجرة الداخلية القصرية طلباً للرزق.

** المراجع :

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012، أيار مايو 2013.
2. الاونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني، 2013.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الاسرائيلية في فلسطين، التقرير الاحصائي السنوي 2012، آب اغسطس 2013.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2012، نيسان ابريل 2013.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات، التقرير السنوي، 2013، نيسان ابريل 2013.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2012، كانون أول ديسمبر 2012.
7. بلال محمد صالح إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010.
8. الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ورقة بحثية حول واقع وظروف عمل العمال الفلسطينيين العاملين في المستوطنات الاسرائيلية، شباط فبراير 2010.

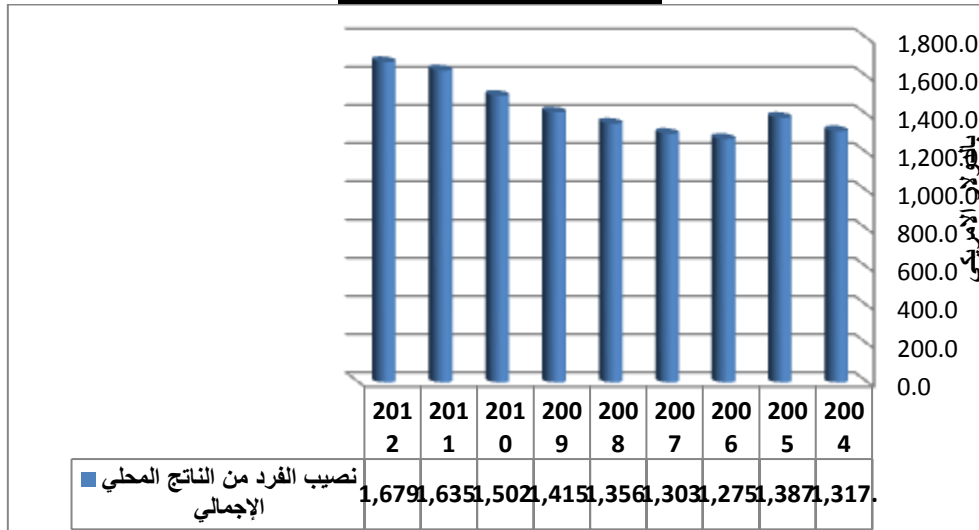


الأشكال البيانية



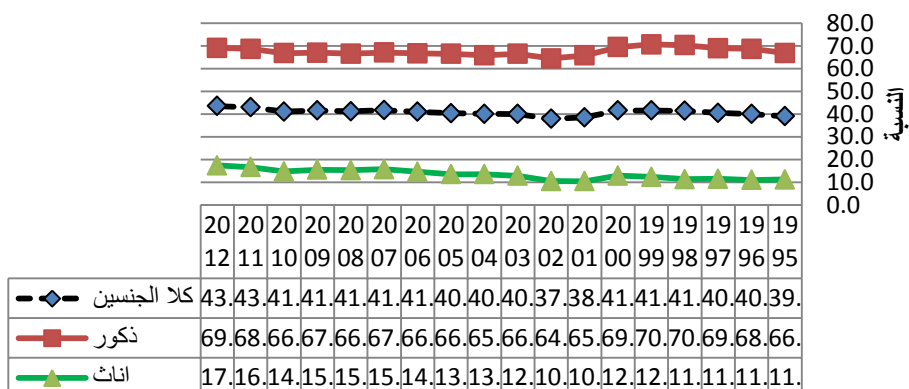
شكل (1)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012-2004



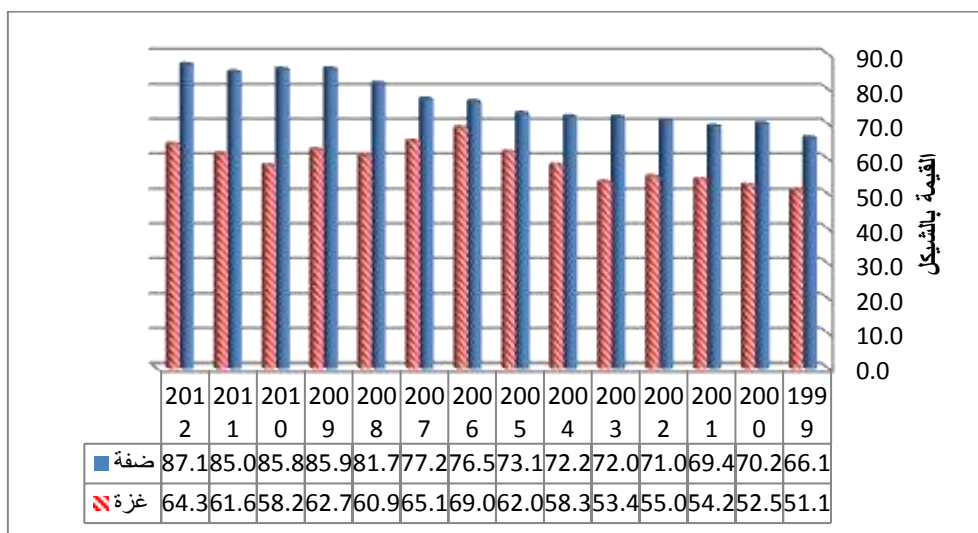
شكل (2)

نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين حسب السنة والجنس 2012-1995



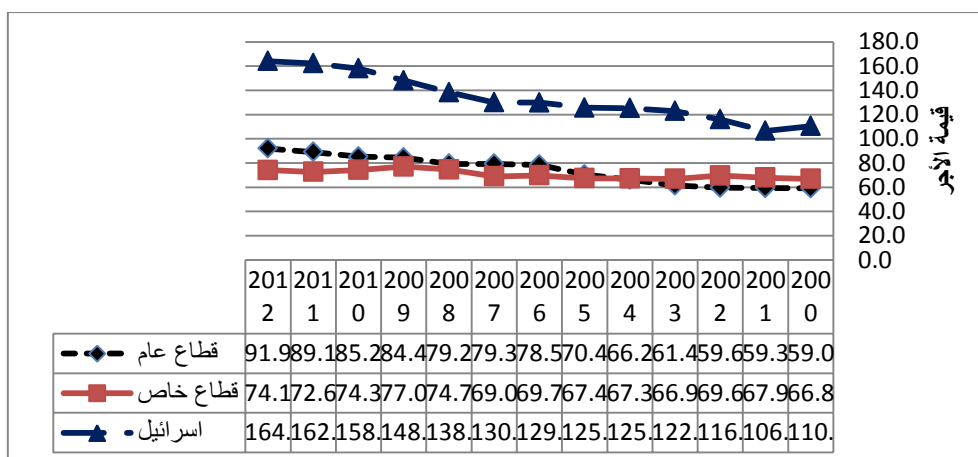
شكل (3)

معدل الأجر اليومي بالشيكال للمشتغلين الفلسطينيين حسب السنة والمنطقة 2012-1999



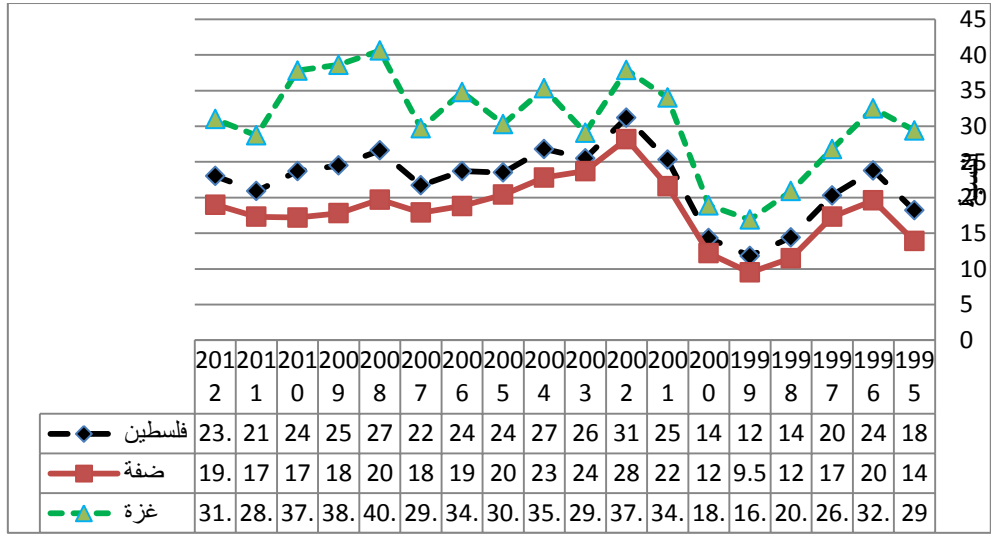
شكل (4)

الأجر اليومي بالشيكال للعمل الفلسطينيين حسب السنة وقطاع العمل

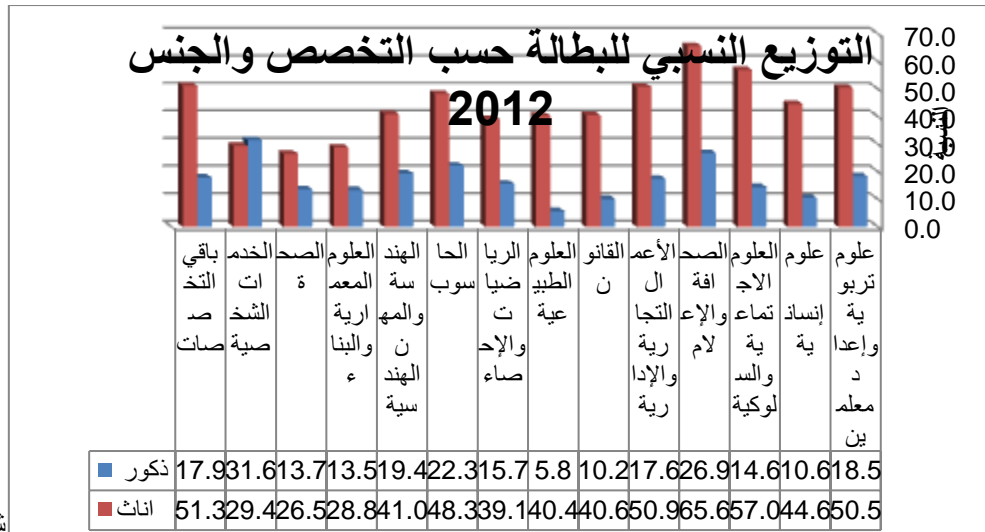


شكل (5)

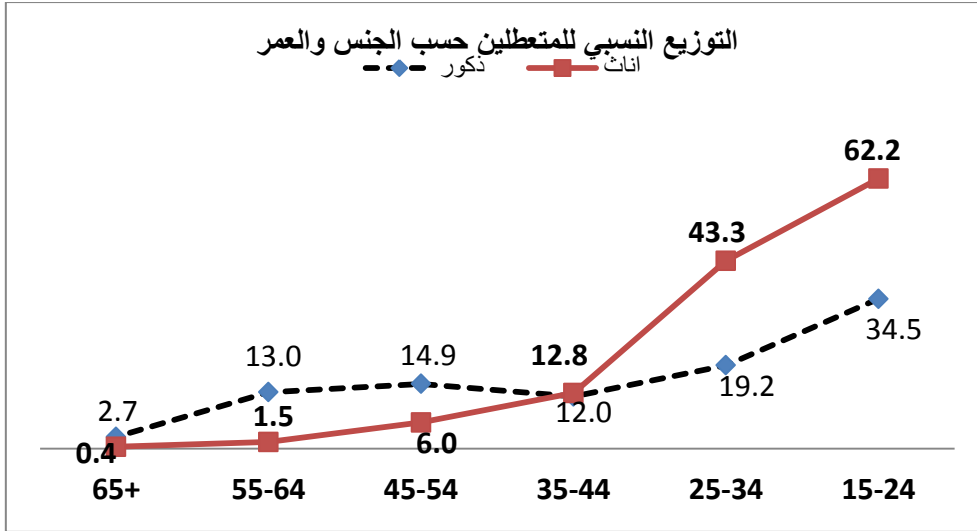
توزيع نسب البطالة في فلسطين حسب السنة والمنطقة



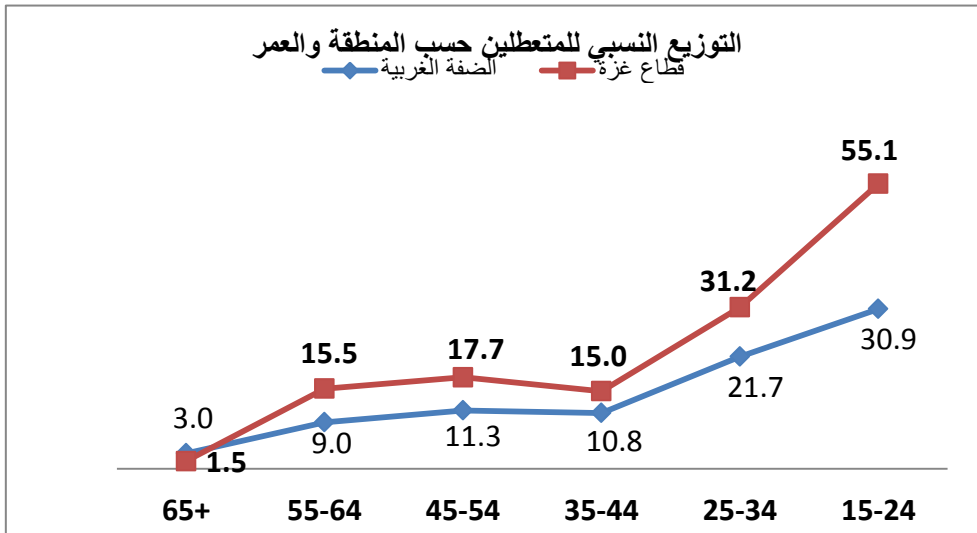
شكل (6)



شكل (7)



شكل (8)



شكل (9)